Affiliate , International Commission of Jurists - Geneva فرع لجنة الحقوقيين الدولية ، جنيف
تتمتع الحق بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة
NGO in Consultative Status with the Economic and Social Council of the United Nations
AL-HAQ

# تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات شهر أيلول/ سبتمبر 2024م في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة

## الانتهاكات الإسرائيلية

### القتل

تتواصل جرائم القتل ضد الفلسطينيين/ات في الضفة الغربية بما فيها القدس، ووفقًا لتوثيقات مؤسسة الحق فقد قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2024م (**44**) فلسطينياً/ة، بينهم (10) أطفال وامرأتان ما يرفع عدد الشهداء منذ بداية العام 2024م حتى نهاية أيلول/سبتمبر إلى (**394**) فلسطينيا وفلسطينية من الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة،[1] منهم (**76**) طفل، و (4) طفلات و(9) نساء، ويمكن توزيع الشهداء حسب محافظة الاستشهاد لشهر أيلول/ سبتمبر 2024م على (7) محافظات في الضفة الغربية، كما يلي:

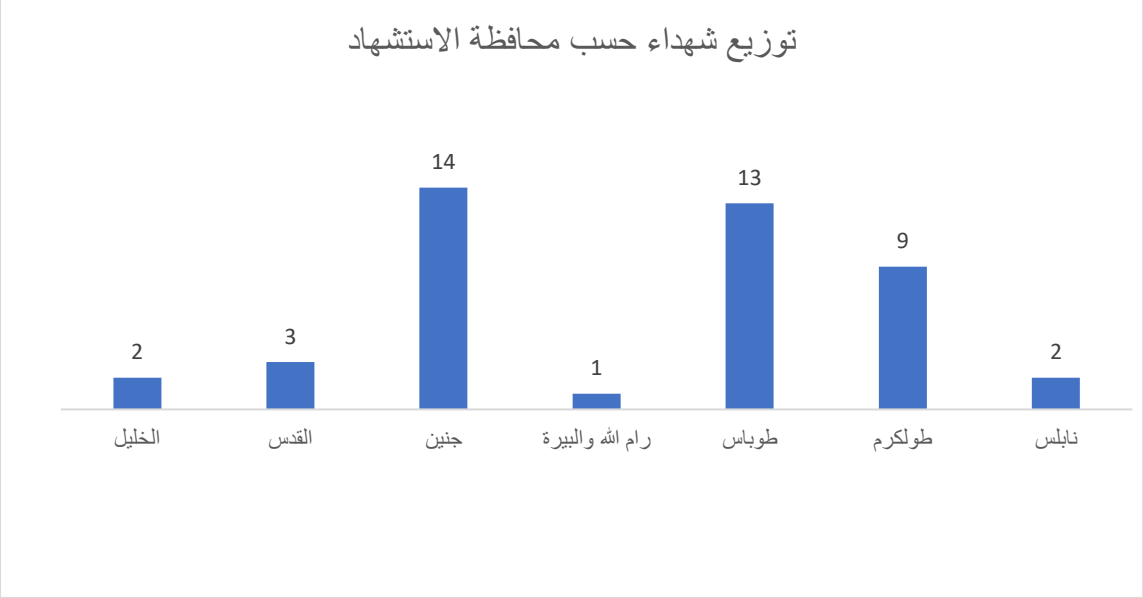


وقد سجلت محافظتي جنين وطوباس أكبر عدد من الشهداء خلال هذا الشهر، حيث استشهد فيهما (27) فلسطينياً/ة، مما يرفع عدد الشهداء من محافظة جنين لوحدها منذ بداية العام إلى (115) شهيداً/ة. كما ارتفع عدد الشهداء في محافظة طوباس منذ بداية العام إلى (37) شهيداً/ة. وقد استشهد خلال شهر أيلول/سبتمبر (10) أطفال في محافظات جنين وطولكرم ونابلس والقدس ورام الله

[1] بالإضافة إلى ذلك وثقت مؤسسة الحق استشهاد (12) فلسطيني من سكان الضفة الغربية مبعدين إلى قطاع غزة ولبنان واستشهدوا خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، كما وثقت الحق استشهاد (7) معتقلين فلسطينيين من الضفة الغربية بما فيها القدس داخل السجون الاسرائيلية منذ بداية العام الحالي 2024م.

والبيرة. كما تشير توثيقات الحق الميدانية الى استشهاد (16) فلسطيني نتيجة قصف صاروخي في محافظات طوباس وجنين وطولكرم، خلال الهجمات العسكرية على محافظات شمال الضفة الغربية.

**بتاريخ 2024/09/19م استشهد (7) فلسطينيين وجرى التنكيل ببعض جثثهم بشكل مهين ولا إنساني أثناء هجوم عسكري اسرائيلي على بلدة قباطية جنوب مدينة جنين؛ نورد بعض تفاصيله فيما يلي:**

في يوم الخميس الموافق 2024/09/19م، تسللت وحدة خاصة من قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى بلدة قباطية جنوب محافظة جنين بالضفة الغربية المحتلة، وشنت هجوماً عسكرياً استمر عشر ساعات. وخلال هذا الهجوم العسكري، قتلت قوات الاحتلال سبعة فلسطينيين. كما أخضعت قوات الاحتلال أربعة من الشهداء السبعة لمعاملة مهينة وغير إنسانية من خلال التخلص من جثثهم من أسطح المنازل ثم الشروع في جمعها بواسطة جرافات عسكرية، قبل احتجاز جثثهم.

ووفقاً لتوثيقات الحق الميدانية، تسللت وحدة من قوات الاحتلال الخاصة في حوالي الساعة 10:30 من صباح يوم الخميس الموافق 2024/09/19، إلى منطقة جبل زكارنة، شمال الشارع الرئيسي الذي يمر ببلدة قباطية، بعدة مركبات مدنية تحمل لوحات ترخيص فلسطينية، باتجاه مبنى عائلة لوباني. وفور وصولها، حاصرت قوات الاحتلال مبنى عائلة لوباني وداهمت عدة منازل وبنايات في محيط المبنى، واحتجزت جميع الأفراد بداخله وصادرت هواتفهم النقالة، وفرضت طوقاً عسكرياً محكماً، باستثناء الجنوب، حيث تقع مدرسة الشهيد عزات أبو الرب الثانوية للبنين، حيث حوصر حوالي 450 طالباً وموظفاً داخل المبنى لأكثر من خمس ساعات.

يتكون مبنى عائلة لوباني من طابقين، ويحتوي كل طابق على وحدتين سكنيتين. وفي لحظة الاعتداء كان يتواجد في الطابق الأول من المبنى كل من أحمد عبد الحميد لوباني (27 عاماً)، وفادي جودت حنايشة (28 عاماً)، ومحمد خالد أبو الرب (24 عاماً)، وابن عمه عمر حمزة أبو الرب (25 عاماً)، وشادي سامي زكارنة (36 عاماً). وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص الحي وأنواع مختلفة من المقذوفات على مبنى لوباني، ثم طلبت قوات الاحتلال من الشبان الخمسة تسليم أنفسهم، ولكن الشبان رفضوا ذلك ، فسمع تبادل لإطلاق النار، حيث صعد أربعة من الشبان (أحمد لوباني، وفادي حنايشة، وابنا عمه عمر ومحمد أبو الرب) إلى سطح المبنى، بينما بقي شادي زكارنة في الطابق الأول. وفور وصول الشبان الأربعة إلى سطح المبنى، انكشفوا بشكل كامل أمام قوات الاحتلال، التي أطلقت النار باتجاههم. وتعرض الشبان الفلسطينيون لإطلاق نار كثيف وقذائف إضافية وقصف جوي من طائرة مسيرة إسرائيلية، فأصيب أحمد لوباني برصاصة أدت إلى سقوطه من على سطح المبنى على ألواح من الصفيح، فيما بقي الثلاثة الآخرون ممددين على سطح المبنى. ورغم إصابتهم بالعجز التام، واصلت قوات الاحتلال إطلاق النار على الشبان الثلاثة، ما حرم المصابين من أي فرصة للنجاة. كما منعت قوات الاحتلال سيارات الإسعاف والمسعفين من الوصول إلى منطقة بناية لوباني، الأمر الذي حرم الشبان من الرعاية الطبية والعلاج.

وفي هذه الأثناء، كان شادي زكارنة متواجداً في إحدى الغرف في الطابق الأول داخل بناية لوباني. وكانت قوات الاحتلال تطلق النار بشكل متكرر على المبنى. وبعد نحو ثلاث ساعات من محاصرة المبنى، اكتشفت قوات الاحتلال موقع شادي بالضبط، وتبع ذلك

إطلاق رصاص وقصف ودخان متصاعد، وبعد ذلك اشتعلت النيران في الشقة التي كان شادي متواجداً فيها. وتمكنت طواقم الدفاع المدني من إخماد النيران بعد ساعات، حيث عثرت على جثة محترقة، يعتقد أنها تعود لشادي.

ومع اقتراب الجرافات العسكرية الإسرائيلية من الجهة الشرقية للمبنى، تمكن جنود الاحتلال من الوصول إلى سطح المبنى وإطلاق الرصاص الحي على جثث الرجال الفلسطينيين، الذين ظلوا لساعات ممددين على الأرض. وبدأت إحدى الجرافات بهدم جزئي للشقة الشرقية في الطابق الأول، ثم حاولت الوصول إلى جثث الشهداء الفلسطينيين الأربعة على السطح باستخدام ذراعها الطويلة، بمساعدة الجنود المتواجدين على السطح. ثم قرر الجنود إلقاء الجثث من فوق السطح، من ارتفاع حوالي 12–14 متراً، من خلال الدوس عليها بأحذيتهم. واستخدمت الجرافة مجرفتها لنقل الشهداء، التي لا تزال محتجزة لدى سلطات الاحتلال.

أثناء الهجوم، كان مصطفى فيصل زكارنة، 23 عامًا، يقود سيارته بالقرب من مبنى لوباني عندما خرج من مركبته وأطلق النار على مواقع بعض الجيبات العسكرية الإسرائيلية. ثم عاد مصطفى إلى مركبته وانطلق بعيدًا. وعندما وصلت المركبة إلى شارع جانبي، أطلقت طائرة بدون طيار إسرائيلية صاروخًا واحدًا على الأقل على المركبة، ما أسفر عن مقتل مصطفى على الفور. اشتعلت النيران في المركبة، لكن المارة تمكنوا من استعادة جثته ونقله إلى مركز طبي، حيث أُعلن عن وفاته. وفي تلك الاثناء تجمع عدد من الشباب والمتظاهرين الفلسطينيين شرق جبل زكارنة للاحتجاج على الهجوم الإسرائيلي. وبينما ألقى بعضهم الحجارة على الجيبات العسكرية الإسرائيلية، اكتفى آخرون بالمشاهدة. وفي حوالي الساعة 7:40 مساءً، أطلق جندي إسرائيلي رصاصتين على محمد عمر كميل (21 عاماً)، الذي كان متواجداً في المنطقة، فأصابته في الرأس والصدر. ونقل محمد بسيارة إسعاف إلى مركز طبي في قباطية، حيث أعلن الأطباء وفاته بعد محاولات فاشلة لإحيائه.

أما فيما يتعلق بتوزيع حالات القتل حسب الجنس والعمر، فهي كالآتي:

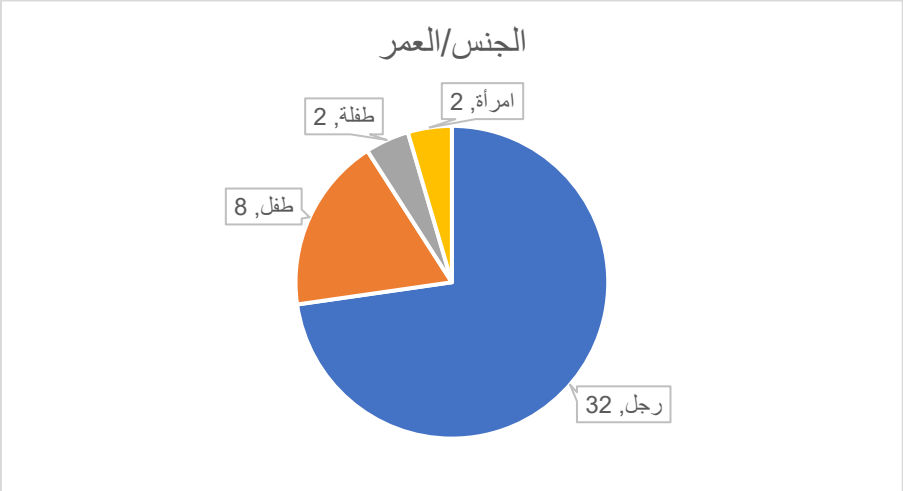

**الهدم**

واصلت سلطات الاحتلال هدم منازل الفلسطينيين/ات وتخريب ممتلكاتهم خلال شهر أيلول/سبتمبر 2024م، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تعرضت عشرات المنشآت والمساكن للتضرر والهدم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى تهجير عشرات الفلسطينيين، بينهم أطفال ونساء. كما وثقت مؤسسة الحق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير هدم سلطات الاحتلال وتخريبها لممتلكات عامة وخاصة أثناء قيامها بهجمات عسكرية داخل المدن والمخيمات والقرى.

**هدم المساكن**

هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة خلال شهر أيلول/ سبتمبر (**61**) مسكناً هدماً كلياً أو جزئياً، منها (**32**) مسكن تم هدمها بحجة البناء دون ترخيص. وبذلك يرتفع عدد المساكن التي تم هدمها منذ بداية العام الجاري في الضفة الغربية بما فيها القدس إلى (**711**) مسكن. كما أدت عمليات الهدم خلال الشهر الجاري إلى تهجير حوالي (123) فلسطيني/ة بينهم (43) طفلاً وطفلة، و(31) امرأة. قد توزعت عمليات الهدم على (9) محافظات وفقاً لما يلي:

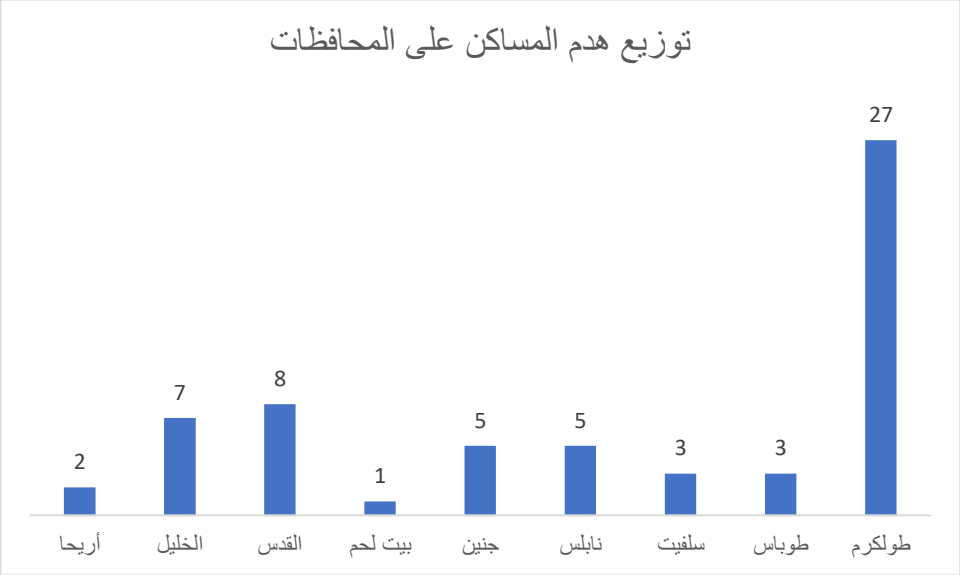


وفيما يتعلق بتوزيع هدم المساكن وفق تصنيف اتفاقيات أوسلو، فيلاحظ أن (24) مسكن من أصل (44) ضمن منطقة (ج) الخاضعة لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي الكاملة، كما تم هدم (29) مسكن ضمن المنطقة المصنفة (أ) الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، كما أن 80% من المساكن التي هُدمت البناء فيها مكتمل. وقد سجلت محافظة طولكرم أكبر عدد من المساكن المهدومة بواقع (27) مسكن بشكل جزئي أو كلي، معظمها تم هدمها خلال هجمات عسكرية اسرائيلية على مدينة طولكرم ومخيماتها.

**توزعت المساكن بحسب الجهة التي نفّذت الهدم:**

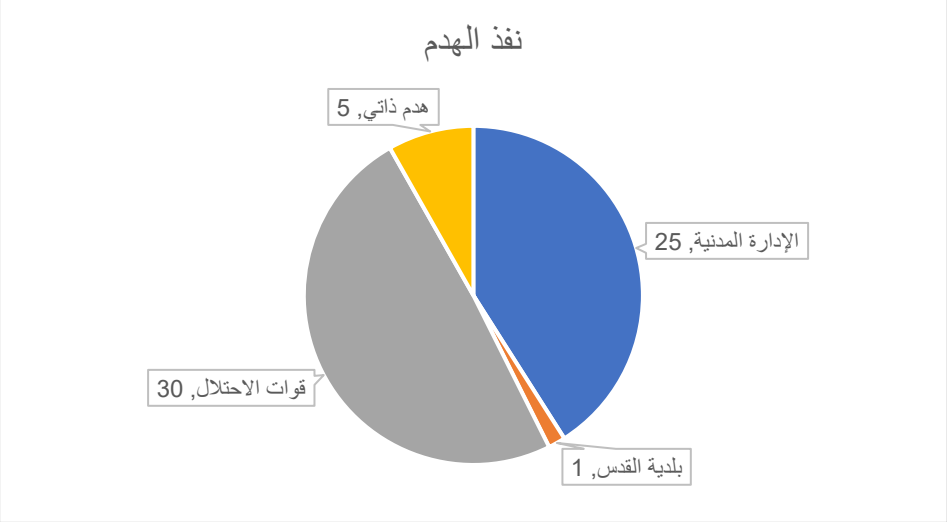


**هدم منشآت أخرى من غير المساكن**

هدمت سلطات الاحتلال منشآت من غير المساكن خلال هذا الشهر أيضًا، ووفقاً لتوثيقات مؤسسة الحق فقد هدمت سلطات الاحتلال خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2024م (**136**) منشأة من غير المساكن، 74% من المنشآت تم هدمها من قبل الإدارة المدنية في المناطق المصنفة (ج) بحجة عدم الترخيص، كما أن جزء من المنشآت هُدمت أثناء هجمات عسكرية إسرائيلية على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وبذلك يرتفع عدد المنشآت من غير المساكن المهدومة منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر 2024م إلى (**579**) منشأة.

وقد سجلت محافظتي القدس ورام الله أعلى نسبة هدم منشآت خلال الشهر بواقع (36) حالة في كل محافظة

في صباح 09 سبتمبر 2024م هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية برفقة قوات الاحتلال الإسرائيلية ستة منشآت بما في ذلك منشاة سكنية، بحجة عدم الترخيص في المنطقة (ج) من قرية حزما في القدس. ونتيجة لذلك، تم تهجير أسرة تعولها امرأة تتكون من ستة أفراد، بما في ذلك شخص يعاني من اعاقة حركية وشخص آخر يعاني من مرض الفصام. واستهدفت عملية الهدم؛ منزل سكني منفصل من طابقين، تم بناؤه قبل أكثر من عشر سنوات من الاسمنت والحجارة. تبلغ مساحته 200 مترًا مربعًا، لم تستطع العائلة إخراج أي من مقتنياتها، وتم الهدم فوق متعلقات العائلة والأثاث والمقتنيات، وحسب ما أفادت به العائلة لم تتلق اخطار مسبق بالهدم. كما تم هدم منشأتين لتصليح السيارات وتم تجريف ساحة مرصوفة بالاسفلت كانت تستخدم لتجميع سيارات الخردة. بالإضافة إلى ذلك، تم هدم غرفة من الاسمنت لتربية الحيوانات بمساحة 30 مترًا مربعًا، وكرفان زراعي يستخدم للراحة والتخزين. وبحسب العائلة المتضررة لم تستلم قرار هدم نهائي أو أي إخطار مسبق.

**وقد توزّع هدم هذه المنشآت على (7) محافظات كما يلي:**

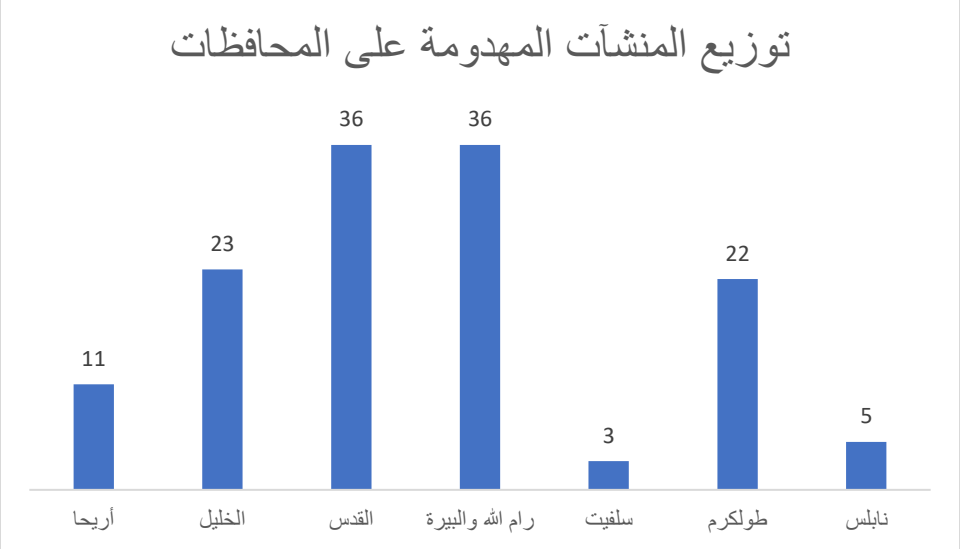


**وبحسب الجهة التي نفذت الهدم:**

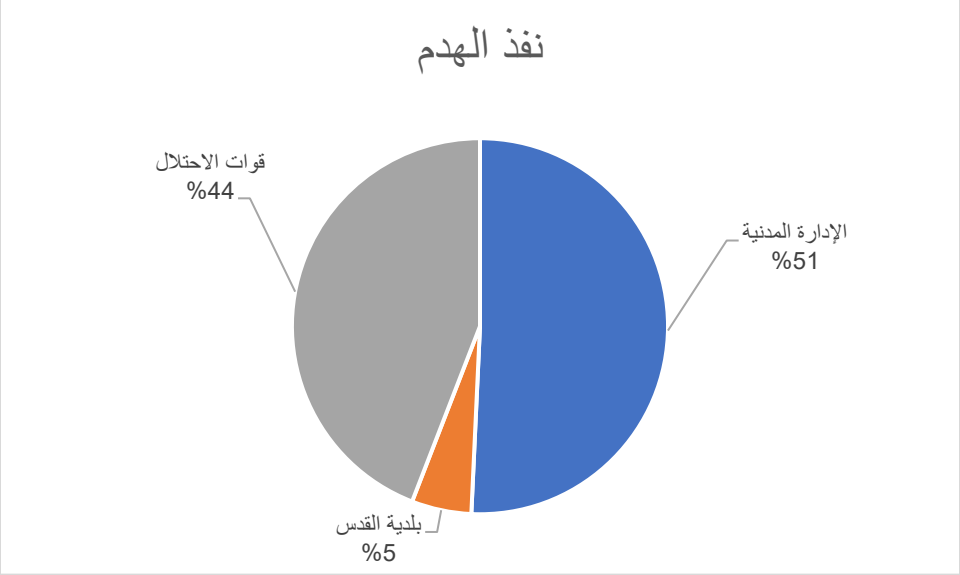

**انتهاكات أخرى**

**عنف المستوطنين**

يستمر المستوطنون الإسرائيليون بانتهاكاتهم بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، إذ وثقت مؤسسة الحق عدد من هذه الانتهاكات خلال شهر أيلول/سبتمبر 2024م، منها ما وقع بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 2024م، حيث أقدم مستوطنون إسرائيليون بالاعتداء بالضرب على طلاب وطالبات مدرسة بدو الكعابنة غرب أريحا. وقد بثت قناة الجزيرة فيديو يوثق لحظة اعتداء المستوطنين رابط

**وفي ذلك ادلى الأستاذ أ.ز بأقواله لمؤسسة الحق بما يلي:**

*"تقع مدرسة بدو الكعابنة إلى الجهة الغربية من مدينه اريحا بالقرب من طريق المعرجات الواصل من مدينة اريحا ومدينة رام الله [...] يدرس في هذه المدرسة 77 طالبا وطالبة من الصفوف الدنيا من الصف الاول حتى الصف التاسع الاساسي ما حدث معنا في يوم الاثنين الموافق 2024/9/16م ومع حوالي الساعة 9:00 صباحاً وصل إلى مدرسه بدو الكعابنة احدى النساء من المجتمع المحلي المحيط، وبحسب حديثها انها كانت هاربة من المستوطنين [...] مجموعة من المستوطنين هجموا على بيتها واعتدوا عليها وعلى اسرتها بالضرب غير انها هربت باتجاه المدرسة حيث لحق بها 7-8 مستوطنين بأعمار صغيرة يحملون جميعهم عصي خشبية وشرعوا باللحاق بهذه المرأة في باحات المدرسة وكذلك الامر بجميع الطلاب المتواجدون في الساحة وقاموا بتوجيه الضربات والالفاظ البذيئة لكل من تواجد في الساحة من طاقم تدريسي أو من طالبات او طلاب [...] وبسبب وحشيتهم وطريقه هجومهم على هذه المدرسة قمت بجمع عدد من الطلاب في احد الغرف الصفية اعتقد بانهم قرابة 40 طالبا وطالبة بالاضافة الى ثلاث معلمات وثلاثة نساء من المجتمع المحلي اللواتي هربن باتجاه المدرسة من هؤلاء المستوطنين، إذ قمت بإدخالهم الى هذه الغرفة الصفية وقمت بإغلاق الباب غير أن نافذه الغرفة بقيت مفتوحة ولكن لحسن حظنا بأنها على هذه النافذة يوجد من الخارج حماية حديدية بحيث أنها مغلقه ولا يستطيع احد الدخول منها، شرع هؤلاء الفتية المستوطنون باللحاق بالطلاب والمعلمين والمعلمات في ساحه المدرسة حيث شاهدتهم يلحقون بمدير المدرسة الاستاذ رامي دمنهوري إذ لحقوا به الى غرفة الإدارة وشاهدت أيضا في غرفة الإدارة اثنتين من المدرسات دخلن خلف هذا الاستاذ [...] ولقد كانت تلك الغرفة مقابله لنا وشاهدت المستوطنين وقد شرعوا بكيل الضربات عليه اثناء دخوله إلى تلك الغرفة الصفية وسمعت صراخ المدرسات والاستاذ يصل صوته الينا ونحن مقابلين له ولقد لاحظت دخول 2-3 من هؤلاء المستوطنين الى غرفه الإدارة وكانت العصي بيدهم وكنت اسمع صوت صراخ وصوت تكسير وضرب داخل تلك الغرفة بعد ذلك عاد هؤلاء المستوطنون الى الساحة وبقوا كذلك الى ما يقرب ساعة من الزمن يتجولون بين الصفوف إلى أن جاء عدد من الجيبات من الشرطة الإسرائيلية وجنود الاحتلال الى الموقع وقد شاهدت تواجد الجنود الاسرائيليين والشرطة الإسرائيلية في الموقع. [...] الجنود الاسرائيليين قاموا بالحضور الى الغرف الصفية وقد شاهدت الشرطة الإسرائيلية تقوم سحب جهاز تسجيل الكاميرات ومصادرته، كما شرع افراد من الشرطة الإسرائيلية بالتحقيق معنا حول اعتدائنا على المستوطنين واتهامنا باننا من قمنا بالاعتداء على المستوطنين ولقد حضر الينا احد المستوطنين برفقه الشرطة الإسرائيلية وكانوا ينظروا الى وجوهنا يريد ان يتعرفوا علينا وكأننا نحن من قمنا بالاعتداء على هؤلاء المستوطنين بقيت الامور كذلك الى ان تم اقتياد مدير المدرسة الى ساحةخارجية خارج المدرسة ولقد بقي مقيداً امامنا في*

*ساحة خارجية، اما الطلاب فقد اصيبوا بحالة من الذعر والخوف وعدد من الطلاب اصيب بجراح نتيجة الضرب من قبل المستوطنين كما ان اثنتين من المدرسات اصيبت برضوض وتم نقلهن الى مستشفيات مدينة أريحا [...] مع حوالي الساعة 11:00 من صباح اليوم ذاته علمت بانه تم اعتقال مدير المدرسة رامي الدمنهوري."*

**انتهاكات السلطة الفلسطينية:**

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وثّق طاقم البحث الميداني في مؤسسة الحق عدداً من الانتهاكات التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية، ولعل أبرزها اعتقال الصحفي ا.خ تعرضه لسوء المعاملة من قبل المخابرات العامة داخل سجن جنيد.

**وقد أدلى ا.خ شهادته لمؤسسة الحق حول ما تعرض له بما يلي:**

*"أعمل كصحفي حر منذ العام 2005م [...] كما أني عضو في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، ما وقع أنه وعند حوالي الساعة 8:00 مساءً من يوم الجمعة الموافق 2024/09/06م وبينما كنت متواجدا في منزلي تلقيت اتصالا هاتفيا على جوالي المحمول من شخص عرف عن نفسه بأنه من جهاز المخابرات الفلسطينية وابلغني بأنني مستدعى لإجراء مقابلة في المديرية العامة لجهاز المخابرات الفلسطينية في مبنى المحافظة "المقاطعة" شرق نابلس وذلك يوم السبت الموافق 2024/09/07م ولم يبلغني عن سبب الاستدعاء وقال لي ان الاستدعاء لساعات فقط وليس اعتقالاً، بالفعل باليوم التالي السبت الموافق 2024/9/7م وعند حوالي الساعة 10:00 صباحاً توجهت الى مديرية المخابرات سابقة الذكر [...] وهناك قابلت ضابطان تحقيق في الجهاز [...] وبعد ان حصلا مني على البيانات والمعلومات الأولية الاجتماعية تدخل المحقق وكان يسألني عن احد الأشخاص وهو معتقل لدى جهاز المخابرات الفلسطينية هل اعرفه ام لا وقد اجبت بنعم أعرفه وبعد ذلك طلبوا مني احضار جهاز الجوال الشخصي والحاسوب المحمول "لاب توب" من منزلي وقمت بالاتصال على عائلتي وتم احضارهما الى مبنى المديرية وثم طلب مني محققا جهاز المخابرات ان أقوم بفتح الجوال الشخصي وفك كلمة المرور عنه والحاسوب الشخصي طلب مني الدخول الى صفحة وكالة سند للأنباء واخذوا مني افادة أولية واخبرني الضباط بقرار نقلي وتوقيفي في سجن الجنيد، بعد ما بين 3-4 ساعات من الاستجواب والتحقيق في المديرية لدى المخابرات تم نقلي بعد تقيد يداي الى الامام بقيود من الحديد من قبل قوة عسكرية للمخابرات بمركبة عسكرية من مديرية المخابرات الى سجن الجنيد غرب نابلس، تم اقتيادي مقيد اليدين حتى وصلت الى مركز توقيف المخابرات والذي يقع في مبنى بالطابق الثاني في السجن وهناك تم فك القيود عني وتم اقتيادي الى غرفة جانبية واخذوا مني الامانات الشخصية والمعلومات الأولية، بعدها تم عرضي على الخدمات الطبية العسكرية في السجن وهو اجراء روتيني فقط، تم اعادتي الى مركز التوقيف ونقلت الى زنزانة انفرادية صغيرة مساحتها 2متر * 2متر وكانت بدون أي فراش وجلست على البلاط وتم اغلاق باب الزنزانة وكان قضاء الحاجة لا يتم الا خارج الزنزانة وبعد الطرق والنداء على العسكري وقد مكثت في هذه الزنزانة لمدة ثلاثة أيام متواصلة، بعد ان مكثت في الزنزانة لمدة ساعة تقريبا تم استدعائي الى مكاتب التحقيق وتم مواجهتي مع احد المعتقلين لدى جهاز المخابرات الفلسطينية حول تلقي أموال من هذا الشخص وبعدها انتقل وتركز التحقيق اكثر على عملي الصحفي في وكالة سند للأنباء [...] وقد نفيت لهم علاقة هذه الوكالة لاي جهة وفصيل فلسطيني وتركيزها على الجانب المهني والموضوعي والحيادي في تغطية الاحداث الفلسطينية، في يوم الاحد الموافق 2024/09/08م تم استدعائي من قبل المستشار القانوني لجهاز المخابرات وحصل مني على افادة ووجه لي تهمة حيازة سلاح وقد نفيت هذا الادعاء ودون ذلك بالإفادة وطلب مني التوقيع ووضع بصمه عليها وقد فعلت ذلك وابلغني المستشار*

*القانوني بأنه سيتم عرضي على النيابة العامة الفلسطينية في اليوم التالي، بالفعل يوم الاثنين الموافق 2024/09/09م عرضت على النيابة العامة الفلسطينية وتم تمديد توقيفي لمدة 48 ساعة ووجه لي وكيل النيابة تهمة جمع وتلقي أموال وتهمة حيازة سلاح ناري وقد نفيت هذه التهم امام وكيل النيابة، بعد ذلك عدت الى سجن الجنيد غربي مدينة نابلس وبعد انتهاء مدة التوقيف عرضت يوم الأربعاء الموافق 2024/9/11م على محكمة صلح مدينة نابلس [...] طالبت النيابة تمديد توقيفي لمدة 15 يوم لاستكمال التحقيق وقد قرر القاضي الموافقة على طلب النيابة بالتمديد، من الجدير ذكره انني لم اعرض على النيابة العامة الا بعد يومين من الاعتقال وهذا يحدث معي للمرة الأولى علما انه اعتقلت لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالسابق وكان يتم عرضي على النيابة بعد 24 ساعة من التوقيف، عدت بعد التمديد الى سجن الجنيد واستمر التحقيق معي [...] تعرضت لعشر جلسات تحقيق مع محققي المخابرات ما بين جلسة تحقيق وكتابة افادة وفي احدى المرات تعرضت للإهانة والشتم من قبل احد المحققين [...] في تمام الساعة 11:00 مساء يوم الاحد الموافق 2024/9/22م تم اخراجي من غرفة الاعتقال وتم ابلاغي بقرار الافراج عني وقاموا بتسليمي الامانات والإبقاء على هاتفي الجوال وهو من نوع تكنو لون اسود وجهاز حاسوبي HP المحمول بعد مصادرتهما وطلبوا مني استلامهم يوم السبت القادم الموافق 2024/9/28م من مديرية المخابرات في نابلس، بعد ان تم الافراج عني علمت من عائلتي بأنه كان قد صدر بحقي قرار بالإفراج بتاريخ 2024/9/17م من قبل محكمة صلح مدينة نابلس ولكن جهاز المخابرات امتنع ورفض الافراج عني وبتاريخ 2024/9/19م قامت النيابة العامة بالاستئناف على قرار الافراج عني ولكن رفض القاضي طلب النيابة واكد على قرار الافراج الأول وقد صدر هذا القرار من محكمة البداية بصفتها الاستئنافية ولكن أيضا استمر جهاز المخابرات باعتقالي رغم صدور القراران وهذا يعد اعتقال تعسفي لي وغير قانوني استنادا للقانون الأساسي الفلسطيني بعدم تنفيذ القرارات القضائية الصادرة."*

**– انتهى–**